الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في الازمة الليبية بعد العام ٢٠١١

أ.م.د. مالك وحام متعب
جامعة الامام جعفر الصادق

لقد تبنت ليبيا في القارة الأفريقية سياسة مناهضة التدخل الغربي لتحرير القارة من التبعية الأجنبية ودعم حركات تحررها ، والعمل على تطوير القارة عن طريق العمل على تحرير الإرادة السياسة لدول القارة وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتأكيد على المصالح المشتركة ، والمساهمة في عملية استثمار الموارد الطبيعية بخاصة النفط وتسخيرها لصالح شعوب القارة والمساهمة في دعم خطط التنمية الاقتصادية والبشرية في مختلف الدول الأفريقية . فقد أدى ذلك إلى إحداث الكثير من المتغيرات الدولية التي تتعارض مع المصالح الغربية ، بناء على ذلك فقد وضعت الدول الغربية في إستراتيجيتها حتمية إيقاف التطلعات الأفريقية التي تقودها ليبيا والتي تتعارض مع مصالحها الاقتصادية. ودخلت ليبيا في صراع إقليمي، ويبدو أنه سيتحول لصراع دولي بعد التدخل الروسي والتركي فيها مما يجعل إمكانية حل الصراع مركبة ومعقدة حيث تلعب الشركات المستفيدة من الطاقة في ليبيا دور اللوبي الضاغط على مجموع الدول للوصول لحل للأزمة الليبية.

Abstract

Libya has adopted in the African continent a policy of opposing Western intervention to liberate the continent from foreign dependency and support its liberation movements, and work to develop the continent by working to liberate the political will of the countries of the continent, regulate political and This has led to the creation of many international changes that contradict Western interests. Accordingly, Western countries have placed in their strategy the imperative of stopping African aspirations led by Libya, which contradict their economic interests.

Libya entered into a regional conflict, and it seems that it will turn into an international conflict after the Russian and Turkish intervention in it, which makes the possibility of resolving the conflict complex and complex, as the companies benefiting from energy in Libya play the role of lobbying all countries to reach a solution to the Libyan crisis.

economic relations, emphasize common interests, and contribute to the process of investing natural resources. Especially oil and harnessing it for the benefit of the peoples of the continent and contributing to supporting economic and human development plans in various African countries.

الكلمات المفتاحية: ليبيا ،النفط ،الاستراتيجية ،القوى الاقليمية ،القوى الدولية.

المقدمة

شهدت الساحة العربية تغييرات هيكلية مهمة في أنظمتها الحاكمة وأخذت تلك الأحداث منحى دراماتيكيا فاجأ كثيرا من المحللين السياسيون ذوي الاختصاص والخبرة، وغاب تماما عن الأجهزة الاستخبارية والمخابراتية المتمرسة في عمليات التجسس والعمل ألمخابراتي ، وفي ما حدث في تونس ومصر دليل واضح على ذلك ، ويعد أنموذجا ايجابيا لعملية التغير التي قادها الشعب إن لم يحصل تغيير سلبي ينحرف بالثورة والثوار يكون للولايات المتحدة ألأمريكية والغرب التأثير المباشر في النتائج النهائية لهذه الأحداث ، لكن الملفت للنظر إن الأحداث التي حدثت في ليبيا قد أخذت منحا مغايرا تماما عما حدث في تونس ومصر . ومن خلال تحليل تلك ألأحداث التي حدثت في ليبيا نرى أن المتغير الخارجي هو المحرك الأساس لها. إذ أن ليبيا تعرضت لهجمة خارجية يقودها الغرب تحمل في طياتها متغيرات عدة للتأثير على سياستها الخارجية ، فأضحت ليبيا هدفا للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية فضلا عن دول الجوار ، التي تبحث عن سبب لتنفيذ مخططاتها التي تهدف إلى زرع الفتنة والتقسيم وتدمير المنجزات التي حققها الشعب الليبي على مّر السنين ، وقد ساعد في ذلك الانقسام الداخلي في المشهد الليبي غير المتوقع مما دفع الغرب إلى تغذية هذا الانقسام واحتضان عناصر تتعاون معه لتنفيذ الأجندة الخارجية المتمثلة في السيطرة على مصادر الثروة وفي مقدمتها النفط . عليه فأن العالم قد عرف تحولات جديدة في مسار العلاقات الدولية ما يسمح باستخدام بعض الأساليب التدخلية الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل،فضلا على عودة التدخلات العسكرية المباشرة، ما جعل السيادة اليوم ومبدأ عدم التدخل من المفاهيم النسبية التي لا تعني التحكم المطلق من قبل الدولة على كامل أراضيها ومصيرها. إن المتتبع للأحداث يرى أن الدور الغربي وبخاصة الفرنسي كان حاضرا ومهما في الدفع باتجاه تبني الأمم المتحدة ومجلس الأمن لقرارات مهمة تهدف إلى تدمير الجماهيرية الليبية وتحجيم دورها الريادي في القارة الأفريقية التي يعدّها الغرب الرأسمالي المكان المناسب لفرض السيطرة عليها ونهب مواردها الطبيعية . لذلك فقد أصبح

وضع الطاقـــة بعد أحداث ليبيا على صعيد العالم اقل أمنا من أي وقت مضى. فالشـــرق الأوسط، الـــذي يعد مصدرا للكثير من إمدادت النفط العالمية، دخـــل في اضطرابات شديدة، ويبدو إن كثيرا من المناطق الأخرى المنتجة للنفط تعاني من ذات الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. فسوق النفط عالمي بالكامل ولا يمكن فصل بعضه عن البعض الآخر.

هدف البحث :ـ

يهدف البحث إلى الوصول إلى غايات عدة في مقدمتها : ـــ

– التأكيد على أهمية الدور الخارجي في تغذية أعمال العنف في ليبيا

– تقديم رؤية استشرافية لما قد تسفر عنه الأحداث في الجماهيرية العربية الليبية والسيناريوهات المستقبلية

– التركيز على وجود تحديات خارجية تهدد كيان الدول العربية الفاعلة في الساحة الدولية ، لوجود العديد من التقاطعات التي تتعارض ومصالح الغرب الاستعمارية .

أهمية البحث :ـ

جاءت أهمية البحث بوصفه بحثا يستقرىء ويتتبع الأبعاد الإستراتيجية للأحداث الجارية في ليبيا ومدى تأثير المتغير النفطي في هذه الأحداث بوصفها تمتلك ثروة نفطية مهمة وظّفتها خلال المرحلة السابقة لتكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في الساحة الدولية ، بخاصة أفريقيا، فضلا عن تطلعاتها في قيادة القارة السمراء للتخلص من الهيمنة الغربية .

إشكالية البحث :ـ

لما كان الإطار العام لهذا البحث يختص بتحديد مفهوم الأثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في أحداث ليبيا على الساحتين الإقليمية والدولية ، فهناك مجموعة من الأسئلة والإشكاليات التي برزت في مضامين هذا البحث يتمثل أهمها في الدوافع والأسباب التي كانت وراء أحداث ليبيا ، ومدى تأثير هذه المتغيرات في ليبيا أو في علاقاتها الإقليمية والدولية

فرضية البحث :-

يقوم البحث على فرضية مفادها وجود تحديات داخلية وخارجية تهدد كيان الدولة الليبية . هذه التحديات تحول دون تحقيق الاستقرار لهذه الدولة فأهميتها الجيو– إستراتيجية ومخزونها الهائل من النفط في القارة الإفريقية جعلها هدف استراتيجي لدول الغرب الفاعلة بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مما خلق منها منطقة أزمات إقليمية وصراعات دولية وعدم استقرار.

منهج البحث :-

اعتمد البحث على الاستقراء منهجا لدراسة الأحداث التي تمر بها ليبيا بعدّها إحدى القوى الفاعلة في العلاقات الدولية للقارة الأفريقية، ومدى فاعلية الغرب وتأثيره في هذه الأحداث، معتمدا على ما سيتوصل إليه البحث من تصورات عما ستؤول إليه الأحداث وأبعادها مستقبلا.

أولا:- الأهمية الإستراتيجية لليبيا

تُعرف الجغرافية السياسية أو الجيوبوليتكيا بأنها "العلم الذي يضع الدولة في إطارها الطبيعي ، ويردّها إلى أصولها الجغرافية ، ويرصد الثوابت والمتغيرات في توجهها وعلاقاتها ، ثم يحدد نقاط الضعف الكامنة أو الظاهرة في وجودها السياسي وموقعها في عالم السياسة ، وتأثيرها عليه محليا وإقليميا ودوليا" ([1]) لذا يُعد الموقع الجغرافي لأي دولة في العالم المحدد المهم ، لا بل هو الأساس في تحديد وبلورة الأهداف الإستراتيجية للبيئة الداخلية والخارجية للدولة ، وتتكون البيئة الداخلية بطبيعة الحال من مجموعة من العوامل تؤثر في صنع وتوجيه الاستراتيجة العامة للدولة وصياغة سياستها الخارجية، واهم هذه العوامل العامل الجغرافي، والعامل الاقتصادي، وعامل السكان، فالعامل الجغرافي كما هو معروف "يمثل محددا للأبعاد السياسية والعسكرية لإقليم أي دولة. أي مدى تأثير عناصره المتمثلة في الموقع

[1] – د.جمال حمدان ، دراسة في الجغرافية السياسية ، الجماهيرية الليبية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص١١

الجـــغرافي ، ومساحة الدولة ، ومناخها ، والشكل في تعاملات الدولة مع محيطها الإقليمي، والعالمي" ([٢]) ويعد العالم البريطاني سير هالفورد ماكندر ابرز من وضحوا أهمية هذا العامل بنظريته المشهورة (قلب العالم) التي تعد من ابرز النظريات المعروفة في مجال صراع القوى العالمية (من يحكم شرق أوربا يسيطر على الهارتلاند والهارتلاند (جزيرة العالم) اسم أطلقه ماكندر على العالم القديم (اوراسيا وأفريقيا) وكذلك تشمل (الهارتلاند الأجزاء الشمالية والداخلية لقارة أوربا واسيا ، حيث يمتد ذلك البرزخ القاري الضخم بين البحرين البلطي والأسود والمسافة تبلغ (٢٥٠٠) ميل نحو الشرق حتى نهر بتسي ، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى السلاسل الجبلية من تركيا إلى منغوليا جنوبا وتبلغ هذه المساحة(٤,٢٥)مليون ميل مربع ، وفي عام (١٨٩١) أضاف أليها كل من أوربا ألشرقية ، ومناطق التبت وأعالي الأنهار الصينية والهندية في منغوليا والتبت ، وفي عام (١٩٤٣) اخرج حوض نهر لينا في سيبيريا الشرقية من هذه المنطقة ([٣]) . ومن يحكم الهارتلاند يسيطر على جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم .

إلا أن الباحث الأمريكي سيبكمان فند هذه النظرية ،إذ يرى إن "السيطرة على اوراسيا ، ومن ثم على العالم تنبثق منطقيا من الإطار المحيط بالهارتلاند وليس من الهارتلاند ذاته" ([٤]). بعامة فالعامل الجغرافي يعد من العوامل المهمة في إظهار مدى قوة الدولة وتأثيرها على صعيد إستراتيجيتها القومية ، ولمعرفة تأثير هذا العامل على السياسة الخارجية الليبية سيتم تناول عناصره الآتية : ــ

[٢] – د.محمد ألزناتي ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية ، شبكة الانترنيت ٢٠١٠/٤/٥

[٣]– لمزيد من التفصيل انظر :د. فتحي أبو عبانة ، دراسات في الجغرافية السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ ، ص ٣٧

[٤] – احمد إبراهيم ، مبادئ العلوم السياسية ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٠، ص٣٧٣

الموقع :-

تمتد ليبيا على مساحة واسعة من الأرض تقع في الجزء الشمالي من قارة أفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الجنوب جمهورية تشاد وجمهورية النيجر ، ومن الشرق مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر ، ويفصلها عن جيرانها غلاف صحراوي واسع يطوّق ليبيا ويلفها ، "وهو عامل أساسي في حفظ وحدتها وكيانها الكلي ويتغلب على جبهات الانفصال داخلها .وهي دولة طبيعية من صنع الجغرافية لا من فرض السياسة" ([٥]). من ذلك يتضح إن موقع ليبيا الجغرافي يشكل مصدر قوة لها ، بعدّها بوابة أفريقيا الشمالية ومن ثم قربها من السوق الأوربية ، فضلا إلى موقعها على شاطئ طويل يسهم في ازدهار اقتصادها الوطني فيما لو تم استغلاله اقتصاديا في شحن البضائع من والى ليبيا ، كما يسهم شاطئها في إمكانية استغلاله لإنشاء أسطول أفريقي للدفاع عن القارة الأفريقية .

أما الحدود السياسية لليبيا فهي حدود آمنة ، وان معظم جيرانها من الدول العربية ، ومن الدول الأفريقية الصديقة وجميعها أعضاء في الاتحاد الأفريقي وعلاقاتها متميزة بعضها مع البعض الآخر .

المساحة :-

تمتاز ليبيا بمساحتها الشاسعة ، وهذه المساحة عنصر قوة لها أمام الأعداء وتوفر لها إمكان الصمود وتحقيق النصر على العدو الخارجي ، كذلك تسهم المساحة الكبرى في أي دولة في انتشار السكان والصناعات الوطنية . وتقدر مساحة ليبيا بحوالي (١,٧٥٠٩٩٠) مليون كيلو متر مربع معظمها أصبحت أراضي زراعية ساهمت في بناء الاقتصاد الليبي مع وجود مصادر أخرى مهمة هي الثروة النفطية والغاز الطبيعي في هذه الأراضي .

[٥] – جمال حمدان ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٥

الشكل :-

عند التمعن في شكل الدولة الليبية يلحظ إن شكلها شبه دائري تقع ضمن دائرة قطرها (٦٠٠) كيلو متر تشمل معظم أجزائها ، يساعد هذا الشكل بحسب رأي كثير من المحللين على سهولة الاتصال بين أطرافها المترامية ومركزها فضلا إلى إن ليبيا تقع على خليج (سرت) الذي يمتد حوالي (٤٠٠) ميل وهو اكبر خلجان شمال أفريقيا ، وفيه تمتد أقصى نقطة لمياه البحر المتوسط نحو الجنوب فيما يدل على إن ليبيا من الدول ذات الشكل شبه الدائري . ويساعد ذلك في الدفاع عن نفسها وسهولة التنقل والتجارة بين أجزائها.

ثانيا :- دور النفط في أحداث ليبيا :-

يعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فكان ولا يزال النفط دعامة للاقتصاد الليبي وخططه التنموية المتبعة في ليبيا، فالنفط يعد الممول الأساس للاقتصاد الليبي وأي خلل يحدث في الإنتاج أو أسعار النفط أو صادراته يؤثر على التنمية والميزان التجاري الليبي ، وتحدد عائدات الإنتاج النفطي جوانب الخطط الاقتصادية والبرامج الاقتصادية والميزانية في ليبيا إذ يعد قطاع النفط أهم قطاع في الاقتصاد الليبي فهو يمثل المصدر الرئيس للدخل فضلا على انه يشكل أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي

بغض النظر عما آلت أليه الأحداث في ليبيا ، العضو في منظمة أوبك ، يذهب الكثير من المحللين السياسيين والاقتصاديين أن قطاع النفط في ليبيا تم تدمير الكثير من منشاته الحيوية ، لأنه الأساس والمرتكز القوي لقوة ليبيا الاقتصادية ، لذلك كان الهدف الأول والاهم لما يسمى ب(الثوار) والتحالف الغربي السيطرة على هذا المورد المهم والاستراتيجي الذي يتحكم في مدى قوة وتأثير ليبيا على الساحتين الإقليمية والدولية ، فضلا عن عملية الحسم النهائي للأحداث في ليبيا لقوة تأثيره في توفير الدعم المادي للطرف الذي يسيطر عليه .

إن تدمير بعض منشآت النفط الليبية من قبل التحالف الغربي وسيطرة ما يسمى بـــ (الثوار) على البعض الآخر اثر على أسعار النفط العالمية . فقد أصيبت مكامن النفط بأضرار بليغة مع فرار الخبرات الأجنبية وبعض الخبرات الوطنية ، فتعطلت عمليات التنقيب والحفر والتكرير . وتعد ليبيا ثالث اكبر منتج للنفط في قارة أفريقيا ولديها اكبر احتياطات مؤكدة في القارة إذ يقدر احتياطيها بنحو (٤٤) مليار برميل ، ويشكل النفط الليبي ٢% من الإنتاج العالمي([٦]) وليبيا هي أول دولة رئيسة مصدرة للنفط تواجه اضطرابات حادة في أفريقيا فقد توقف الإنتاج بشكل تام في حقل الجرف النفطي البحري الليبي بسبب الأحداث الليبية وهذا ما صرح به الرئيس التنفيذي لشركة توتال النفطية ([٧])

تعد شركة الخليج العربي للنفط الليبية (اجوكو) ثاني اكبر شركة حكومية في ليبيا مقرها بنغازي والتي أصبحت فيما بعد مقرا لما يسمى ب (الثوار) الليبيين الذين يسيطرون على عملية التصدير وبمساعدة قطر([٨]) التي تعهدت ببيع النفط الليبي الذي يسيطر عليه (الثوار) في الأسواق العالمية وعدم إخضاعه للعقوبات الأمريكية كما صرح بذلك احد مسئولي وزارة الخزانة الأمريكية ، لذلك من السهل تفهم أسباب وجود فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة

[٦] – عندما يدخل النفط لعبة الأزمات السياسية ، رويتر ، شبكة الانترنيت

[٧] – أزمة ليبيا تحرم سوق النفط (٧٥٠) ألف برميل يوميا ، باريس ـــ رويتر، شبكة الانترنيت

[٨] – ألقذافي في مواجهة المجتمع الدولي وسيناريوهات عملية تحرير ليبيا ،الجمل : قسم الدراسات والترجمة ، شبكة الانترنيت ٢٠١١/٤/٢٦

الأمريكية في طليعة الجهود العسكرية للإطاحة بنظام ألقذافي . لاسيما وان النظام الليبي كان كثيرا ما يثير المشكلات من خلال رفع الرسوم والضرائب على الشركات الأوربية ([٩]) . والتهديد بإنهاء استثماراتها النفطية ، وقد توقف معظم إنتاج النفط الليبي إلى دول العالم ، فيما أخذت دولة قطر على عاتقها تصدير بعض النفط الليبي من المناطق التي يسيطر عليها ما يسمى بـــ (الثوار) إلى الأسواق العالمية وإعطاء مردوداته وريعه لهم لتأجيج نار الفتنة بين أبناء الشعب الليبي ولكي تتفاقم الأزمة وبما يخدم مخططات الغرب الاستعمارية ، فيما تبنت المملكة العربية السعودية وكعادتها سد النقص الحاصل عن توقف أغلب صادرات النفط الليبية في الأسواق العالمية من النفط والمشتقات النفطية ، برفع إنتاجها النفطي بحوالي (١.٣) مليون برميل لسد النقص الذي يمكن أن تتعرض له الأسواق العالمية جراء العدوان الغربي على المنشآت النفطية الليبية ، كما فعلت ذلك تماما مع العراق عامي ١٩٩١و٢٠٠٣ للمحافظة على أسعار النفط وبما يخدم المصالح الأمريكية والغربية ولا يختلف عمل الإمارات العربية المتحدة عما قامت به السعودية وقطر ، لتشكل هذه الدول محور خليجي يتوافق تماما ومصالح الغرب الاستعمارية . عندما بدأ حلف شمال الأطلسي عملياته العسكرية ضد ليبيا ، وتصاعدت الأحداث فيها وقفز سعر برميل النفط في التعاملات العالمية إلى أكثر من (٨.٥) دولار مسجلا أعلى مستوى له منذ عام ونصف العام ، وبدأ التسابق للاستحواذ على النفط الليبي مع بداية انهيار نظام ألقذافي ويرى خبراء النفط إن هناك تنافسا محموما من قبل الدول الغربية للحصول على عقود استثمار النفط الليبي ، بخاصة دول حلف الناتو التي قدمت الدعم لما يسمى بـــ (الثوار) ، وقد أكدت التقارير عن عزم المجلس الانتقالي الليبي بمنح فرنسا رأس الحربة في الضربات الدولية على ليبيا حوالي ٣٥%من العقود النفطية الجديدة كمكافأة على قيادتها التدخل العسكري

[٩] – انظر صحيفة الشرق الأوسط ، بدء التسابق على النفط الليبي مع انهيار نظام ألقذافي ، العدد١١٩٥٧ ، ٢٤/أغسطس/٢٠١١

الباهظ الكلفة ([10])علما أن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يهدد تعافي الاقتصاد العالمي المتعثر أصلا ، مع أمكانية تجدد عملية الركود الاقتصادي ، وربما حدوث أسوأ الاحتمالات وهو الركود التضخمي ([11]) فإذا واصلت الأسعار ارتفاعها ، ستزداد من الضغوط على البنوك المركزية التي يساورها القلق بالفعل إزاء الأسعار من اجل تشديد السياسات النقدية ، وهي خطوة ستمتص بعض السيولة التي عززت الانتعاش في المقام الأول وسيلحق الضرر بمناطق ودول عده بطرق كثيرة اعتمادا على قوتها الاقتصادية الكامنة ، فيما أذا كانت منتجة أو مستوردة للنفط . علما أن ايطاليا تعتمد على واردات النفط الليبي بنسبة ٢٠% ، فيما تعتمد فرنسا وسويسرا وأيرلندا والنمسا بأكثر من ١٥% من وارداتها . فليبيا بأحواضها الأربعة وأهمها حوض سرت، تتعاون مع شركات عالمية متعددة من إيطاليا إلى ألمانيا، وفرنسا، وأسبانيا، ودول الخليج.

كما أنها تصدر النفط لدول مختلفة أهمها إيطاليا وألمانيا؛ لكنها في ذات الوقت تعد ممرا مهما لليورانيوم والغاز الطبيعي من إفريقيا، وهذا ما جعل فرنسا تتدخل بقوة في الشأن الليبي، منطقة شمال إفريقيا كذلك تعد بديلا للاتحاد الأوروبي لتنويع مصادره من الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

من هنا يظهر مدى تأثير الأزمة الليبية عالميا على الاقتصاد والسياسات النقدية في بعض دول العالم . لذا فان السيطرة على النفط وصادراته سيصبح نقطة فاصلة في عملية الصراع الليبي ــ الليبي . إذ أنها كانت المتحكم المهم في تحقيق النصر لأحد الأطراف المتصارعة . وليس من المستغرب أن يدعم الغرب أطرافاً معينة ليضمن خلالها مصالحه .

[10] – عبد المولى بو خريص ، بعد طي صفحة ألقذافي من يتحكم في دفة البترول الليبي ،٢٠١١/٦/٢٨ شبكة الانترنيت

[11] – عندما يدخل النفط لعبة الأزمات ، النفط يثور أيضا ، شبكة الانترنيت ، رويتر ٢٠١١/٢/٢٤

ثانيا :ـ دور العامل الخارجي في أحداث ليبيا

وضعت الدول الغربية في إستراتيجيتها حتمية إيقاف التطلعات الأفريقية التي تتعارض وتتصادم مع مصالحها الاقتصادية. فقد كانت هذه الدول تتحين الفرص لإحداث تغير جوهري في القيادة الليبية لتبنيها وقيادتها القارة الأفريقية باتجاه يتناقض مع إستراتيجية الدول الغربية . وكان لأحداث الثورة التونسية وأحداث مصر الأثر الفعال في قيام حراك وطني لبعض الدول العربية اختلطت مفاهيمه لدى شعوب المنطقة مابين العمالة وخدمة مخططات الغرب الاستعمارية من جهة ومابين العمل الوطني الذي يهدف ويسعى لقيام إصلاح جذري لتغيير واقع هذه الشعوب نحو الحرية والازدهار من هنا كانت أحداث ليبيا بعيدة عن العمل الوطني قريبة من المخطط الغربي بكل أبعاده التآمرية التخريبية لتاريخ شعب يفتخر بمقاومته الاستعمار طوال تاريخه .

الموقف الغربي

تأسيسا على ما تقدم جاءت الفرصة التي طالما انتظرها الغرب في الدفع باتجاه التغيير في الدول التي تتعارض ومصالحها الإستراتيجية وتتبنى مشروع التغيير وتم التركيز على ليبيا دون غيرها من دول التغيير . وسرعان ما تدخلت الأمم المتحدة وبدفع مريب من فرنسا لتتخذ قرارات مهمة من الأمم المتحدة (القرار ١٩٧٠) ([12]) في٢٦/ ٢٠١١/٢ الذي أقرّ العقوبات الدبلوماسية والمالية على الحكومة الليبية والقرار (١٩٧٣) ([13])١ في٢٠١١/٣/١٧ الذي شرع حظر الطيران الليبي فوق الأراضي الليبية بحجة حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة . ولقد كان لهذين القرارين آثار سلبية في الدفع باتجاه التمكين لما يسمى (الثوار) في ليبيا ومن ثم تقييد سلطة الدولة القائمة وما يعني ذلك من إضعاف نفوذها على ترابها الوطني والتهيئة للمرحلة القادمة في عمل اشتركت فيه دول الغرب وبمساعدة ومباركة بعض الدول الغربية ،

[12] http :daces-dds –ny.un.org/doc/undoc/gen/n11/245/58/pdf/n1124558.pdf?openelemen
[13] daces-dds-ny.un.org/docundoc/gen/n11/268/39/pdfn1126839.pdf?openelement http

ولتكون إرادة حلف الناتو هي المتحكمة والمحددة لطبيعة المرحلة القادمة وعناصرها . وهو ما لم يحصل في ثورة تونس التي أزاحت احد المستبدين في عالمنا العربي وأكثرهم اعتمادا على الأجهزة القمعية ، وغاب تماما عن التغيير الذي قاده ثوار مصر الذين اخذوا المشعل من ثوار تونس فكان عملهم أداء منظما واعيا ملتزما بأهدافه وتحقق لهم ما أرادوه بغض النظر عما آلت إليه الأحداث بعد ذلك . لكن الغريب في الأمر إن الأحداث في ليبيا صاحبتها مجموعة من المتغيرات كانت جديرة بالاهتمام ولفتت أنظار المحللين وفرضت على الكثير مراجعة الموقف لدعاة التغيير في ليبيا ومن هذه المتغيرات : ــ

١- الظهور اللافت للملكية أي (العودة إلى الوراء) فهل يعني التغير الجديد العودة إلى الوراء أم الإصلاح وأخذ مسار التغيرات الايجابية التي حصلت في تونس ومصر.

٢ – تأسيس مجلس قيادي منذ الأيام الأولى للأحداث من قبل المتمردين وتنسيق هذا المجلس على مستوى عالي مع قيادات الغرب وأجهزتها الاستخبارية مما يشير إلى فكرة وجوده قبل الأحداث وتبلورت هذه الفكرة ونضجت في بداية الأحداث .

٣ – الطابع المسلح وغير السلمي الذي ميز أحداث ليبيا عن غيرها ومهاجمة دعاة التغير للثكنات العسكرية والاستيلاء على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة .

٤- الاعتماد على الأسلحة الغربية التي كانت ترسل لما يسمى بـــ (الثوار) عن طريق الطيران وبواسطة المظلات .

في ضوء ما تتقدم يتضح إن نذرا تلوح في الأفق لتفتيت ليبيا ، وان الغرب قد استعد لهذه المواجهة متخذا من بعض المغرر بهم من أبناء الشعب الليبي أداة للتدمير وليس للتغيير ، علما إن الغرب لن ينسى تاريخه المرير مع الشعب الليبي الذي قام بتأميم النفط عام (١٩٧٠) والذي كان في حينها يشكل استهلاك أوربا الغربية الرئيس ، وقد قبلت بهذا التأميم وهي

مرغمة بعد أن أغلقت قناة السويس وبعد أن نسف الفلسطينيين الأنابيب المارة عبر الجزيرة العربية والتي تغذي أوربا الغربية في حينها ([١٤]) .

لقد قام الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبتفويض من الأمم المتحدة بتدمير آليات ليبيا العسكرية الجوية والمدفعية والصاروخية ، واتسعت دائرة التدمير لتشمل المستشفيات والجوامع والمنشآت الحيوية والطرق والجسور ، وهي صورة متطابقة تماما لما قام به نفس التحالف الغربي بالعراق عام ٢٠٠٣ لكن الذريعة كانت مختلفة. ولعل سياق الأحداث يوحي إلى إن دعاة التغيير في ليبيا يطمحون إلى خلق طبقة ليبرالية في المجتمع الليبي تستلم الحكم تكون ضامنة وحامية لمصالح الغرب وليضع الغرب عندئذ يده على ثروة ليبيا النفطية والتحكم بها . بذلك إن المسالة المثـيرة للانتباه هو للتخلص من نتائج انتقال مركز القوة إلى الدول المنتجة للنفط في عملية التأثير في النظام الدولي فالتحكم في أسعار النفط والإنتاج والتحكم في العرض والطلب أصبح بيد البلدان المنتجة للنفط ([١٥])ضمن اتفاقات مبرمة في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

أن أهمية النفط والصراع الذي نشأ حوله من أجل الوصول إليه ونقله وتخزينه، يفسر الكثير من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكري والسياسي لضمان سلامة المنابع ويفسر المشاكل بين دول المنطقة حول خطوط النقل. وهكذا فالمجال المفضل أمام الولايات المتحدة والغرب هو منطقة الشرق الأوسط لذلك فهما على استعداد للتدخل الفوري والمباشر

[١٤] – انظر منظمة الدول المصدرة للنفط ، شبكة الانترنيت organization of the petroleum exporting countries

[١٥] روجر هاورد ،نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون٢٠٠٧ ،ص٧

عسكريًا في أي نقطة من العالم تمثل تهديداً للنفط، وإن أي تهديد لمنابع النفط يعنى مباشرة تهديد الأمن القومي الأميركي([١٦]) ، والعالمي

الموقف العربي :ـ

لم يكن الموقف العربي مختلفا عن المواقف العربية السابقة تجاه كثير من القضايا العربية ، وهو أمر يعود في الواقع إلى الانقسام العربي وحالة التغيير التي تشهدها أكثر دول المنطقة العربية ، إن أحداث ليبيا ومنذ انطلاقتها الأولى تثير شكوكا حول تعبيرها عن حس وطني لواقع يعيشه الشعب العربي الليبي ، بعدما ارتبط منظموها بالأجنبي متخذين طريقا غير سلمي في معالجة الأوضاع

لقد كان للجامعة العربية موقف سلبي في أحداث ليبيا فقد أعطى الشرعية لقيام تحالف غربي أمريكي لتدمير ليبيا شعبا ومؤسسات ، من خلال الطلب من مجلس الأمن فرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوق الأراضي الليبية وإقامة مناطق آمنة ([١٧]) وهو إجراء أولي للم شتات المتمردين ووضعهم تحت الحماية الغربية ودعمهم بالمال والسلاح لانطلاق عملياتهم العسكرية ، جاء ذلك من خلال ما أعلنته مجموعة الاتصال الدولية حول ليبيا في ختام اجتماعها المنعقد في أبو ظبي الذي ضم أكثر من عشرين وزير خارجية ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ([١٨]) ، فيما أخذ أمير دولة قطر السابق وعبر دبلوماسيته القوية المستندة على الدعم الغربي والقوة العسكرية المرتكزة على وجود أكبر قواعد الشر العسكرية الأمريكية في قطر بتوفير الدعم والإسناد للمتمردين بتصدير النفط واستخدام عائداته من المناطق التي تمت السيطرة عليها إلى الاعتراف بهم والعمل على تقديمهم للمجتمع الدولي بعدّهم الممثلين الشرعيين لليبيا . ولدولة قطر والإمارات وغيرهما من الدول إرث في

---

[١٦] – لمزيد من التفصيل انظر محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة – الكويت، العدد ٥٢، إصدار نيسان ١٩٨٢، ص ١٠٧

[١٧] – ينظر نص قرار الجامعة العربية ذي الرقم (٧٣٦٠) المنعقد في ١٢/ ٣/ ٢٠١١ بشان تداعي الأحداث في ليبيا

[١٨] – ينظر صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، الجمعة ١٠يونيو ، ٢٠١١، العدد ١١٨٨٢

تدمير الدول العربية فمثلما فعلو ذلك في العراق هاهم ينفذون مخططا آخر في ليبيا وإذا كان العراق الأول فلم تكن ليبيا الأخيرة متخذين العمل الدبلوماسي الذي يأخذ بالمتغيرات الدولية غطاءً في تقديم الدعم والإسناد للدول الفاعلة التي تتحكم في عملية التوازن الدولي دون أي اهتمام للعمل العربي المشترك المستند على مبدأ الأخوة وهكذا أخذت قطر والإمارات وبعض دول الخليج المتنافسين على تحقيق نفوذ إقليمي إلى دعم جماعات من المنتفضين بالمال والسلاح، فدعمت قطر المقاتلين ذوي الميول الإسلامية واختارت الإمارات دعم قوى قبلية أخرى ، فيما كان موقف النظام المصري الذي انحرف عن مسار ثورة الشباب يلوح بالتدخل العسكري بعد أن وافق مجلس الشعب المصري وبتأثير من السيسي في جلسة سرية " على إرسال قوات من الجيش المصري للقيام بمهام قتالية خارج الحدود .

تتحكم في الموقف المصري للتدخل في ليبيا عوامل عدة أمنية واقتصادية وحتى الأيديولوجية المتمثلة في مواجهة الإسلام السياسي والحملة التي تشنها الحكومة المصرية على حركة الإخوان المسلمين وتنظيمهم الدولي. وتطمح مصر أيضا بالحصول على النفط الليبي بأسعار مخفضة بما يساعدها في حل مشكلة الطاقة المتفاقمة لديها بعد أن أصبحت بلدا مستوردا للطاقة وتدين لشركات الطاقة بما لا يقل عن ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار. فلم يكن الموقف العربي ايجابيا في أحداث ليبيا بل كان داعما للموقف الغربي الذي دمر ليبيا ومرتكزاتها الإستراتيجية وكان السبب الرئيس في الأحداث الجارية .

الموقف التركي

تميّز الدور التركي في التدخل في الشأن الليبي بشكل ملفت للنظر إذ كشفت تركيا عن أطماعها ورغبتها في لعب دور مريب في أحداث ليبيا إذ أنها تعاني من أزمة اقتصادية غير مسبوقة وظهر ذلك في انهيار سعر صرف الليرة، لذلك فقد غيرت تركيا موقفها من المعارضة للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي إلى الموافقة ضد نظام العقيد معمر ألقذافي وقد ركّزت تركيا اهتماماتها في ليبيا على تعزيز مصالحها الاقتصادية فهناك مصالح تركية في ليبيا متمثلة في

عقود تم توقيعها قبل أحداث عام ٢٠١١ في مجالات اقتصادية وتنموية وبالتالي فإن تركيا تخشى على مصالحها الاقتصادية في ليبيا ([١٩]) . كما إن تركيا تسعى إلى الاستحواذ على النفط الليبي إذ كانت ليبيا قبل اندلاع أحداث عام ٢٠١١ هي المنتج الثاني للنفط في أفريقيا بتصديرها (١.٦ مليون برميل يوميا)، وصاحبة أكبر احتياطي من النفط في القارة قاطبة إذ يقدر احتياطها بـــ (٣٤ مليار برميل) بينما تفتقر تركيا لمصادر الطاقة إذ إنها تستورد ٩٥% من احتياجاتها من الطاقة([٢٠]) .

وقد أخذ التدخل التركي في ليبيا أشكالا وصور واضحة منها التواجد العسكري التركي الرسمي إذ وافق البرلمان التركي على التواجد العسكري في ليبيا لمدة عام قابلة للتمديد وفي هذا المجال فقد قامت تركيا بتزويد الجماعات ألتابعه لها بالاسلحة والإمدادات العسكرية فضلا عن وجود علاقات قوية مع ميليشيات مسلحة ليبية تتراوح ما بين الدعم والتنسيق إلى الإمداد بالمعدات والأسلحة العسكرية وعلى رأس هذه الميليشيات المجموعات التابعة لجماعة الإخوان وكتائب مصراتة. وقد اعتبرت تركيا ليبيا، البعيدة عنها جغرافيا موقع أساس في إستراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلا لمد نفوذها في شمال وشرق أفريقيا وتعد المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء التدخل التركي، إذ تسعى تركيا التي تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة للحصول على حصة من نفط ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية. ويلعب العامل الأيديولوجي أيضا دورا رئيسا في الاندفاع التركي للعب دور أساسي في ليبيا عبر تبنيها دعم جماعة الأخوان المسلمين والجماعات المقربة منها.

---

[١٩] لمزيد من التفصيل انظر

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1264144-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%9F

[٢٠] – انظر أيمن شبانه، التدخل التركي في ليبيا .. الدوافع والتداعيات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية شبكة الانترنيت

تأسيسا على ما تقدم فأن التدخل التركي في ليبيا قد ينكفئ أو يتحدد لوجود مصالح متضاربة مع الغرب بخاصة إذا ما لاحظنا العداء الذي تتعرض له تركيا من الجماعة الدولية بخاصة في مسألة التدخل العسكري في ليبيا ومسألة التنقيب عن النفط والغاز في المتوسط الذي يعد هدف الجميع فقد يستمر ضعف الاقتصاد التركي وانخفاض قيمة الليرة التركية مما يعني وجود مشكلات اقتصادية تحد من دعم الإنفاق العسكري المتزايد بعد العقوبات التي فرضت عليها عقب الغزو([٢١]).

الموقف الروسي

تجلى الموقف الروسي بعد أحداث فبراير ٢٠١١ بالترقب وعدم الإفصاح عن إستراتيجيتها في التعامل مع المتغيرات الدولية ، فقد امتنعت روسيا عن التصويت على قرار الحظر الجوي على ليبيا في ١٩ مارس ٢٠١١ على الرغم من قرائتها للمشهد بصورة جيدة وإدراكها بنهاية ألقذافي ، واتخذت سياسة واقعية فهي تدرك أن ليبيا بلد منقسم على نفسه وان الاقتتال الداخلي بين الأطراف الفاعلة على الأرض يتصاعد وتغيب فيه ملامح الدولة بغياب السلطة المركزية بكل مؤسساتها لذلك كانت السياسة الروسية تتعامل مع كل الأطراف حيثما تجد مصلحتها فهي تناقش عقود النفط في المنطقة الغربية فيما لم تقطع صلاتها بالمنطقة الشرقية التي يسيطر عليها حفتر ، وبذات الوقت تبحث عن فرص اقتصادية في العاصمة طرابلس ([٢٢]). لكن هذه السياسة لا تعني الحياد فهدف الوصول والنفاذ إلى مياه البحر المتوسط هدف لامناص منه ، لذلك فان روسيا تحاول الاستفادة من الأوضاع في ليبيا بالتعامل مع كافة الأطراف بالشكل الذي لا يمنع عنها فرصة التعامل مع النموذج الليبي الجديد لضمان مصالح روسيا الاستراتيجة إذ إنها تهدف إلى تأسيس وجود ثابت ودائم في الساحل الشرقي للبحر المتوسط

[٢١] – للتفصيل انظر محمود سمير، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا2014 – 2011 ، مجلة رؤية تركية، العدد ٣ ص ٣٩

[٢٢] – Foreign Actors in Libya Crisis, Karem Mezran,Artoll Varvelli, Atlantic council,2017; 5:77

يضاف إلى وجودها الثابت في سوريا ، فالتخطيط الروسي يهدف الى إستراتيجية تعزز من قوتهم وقدرتهم البحرية في البحر الأسود لمواجهة أي قوة تقطع او تهدد طريق مضيقي البوسفور والدردنيل ([٢٣])

يتضح مما سبق أن موسكو وأنقرة أكثر اللاعبين الدوليين نشاطاً في ليبيا. فقد نددت روسيا بقرار تركيا زيادة مساعدتها العسكرية لحكومة طرابلس، وفي غضون ذلك، انتقدت أنقرة وجود مرتزقة مرتبطين بروسيا في ليبيا. أي آن هناك حرب بالوكالة بين روسيا وتركيا وبشكل واضح للعيان في ليبيا

السيناريوهات المحتملة للازمة الليبية

لقد أخذت الازمة الليبية منحىً خطيرا له تأثير على مستقبل القارة الأفريقية بعامة وليبيا بخاصة ، فقد بدأت الضغوط الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي والحرب بالوكالة بين روسيا وتركيا بتوظيف المنظمات الإقليمية والدولية للتأثير في الصراع الليبي ــ الليبي من خلال : ــ

توظيف آليات المحكمة الجنائية الدولية : ـ

للتعامل مع الأزمة الليبية من خلال تقديم أكثر من مشروع يفوض المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع أزمة ليبيا السياسية ، على الرغم من عدم انتماء ليبيا للمحكمة الدولية وفرض عقوبات علي قياداتها السياسية

العقوبات الدولية : ـ

لقد واجهت ليبيا أنواع كثيرة من العقوبات الدولية سواء أكانت من الولايات ألمتحدة ألأمريكية أو الاتحاد الأوربي. فالولايات ألمتحدة ألأمريكية تضغط باتجاه تجميد الأرصدة الليبية وتحويلها إلى المتمردين الموالين لها وقد فعلت ما تريد وهو نوع من أنواع القرصنة الدولية ، ثم فرضت واشنطن حظر المعاملات التجارية وتجميد الاستثمارات الأمريكية في ليبيا. أما الاتحاد

[٢٣] – خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا مركز الجزيرة للدراسات 31 *مايو/ أيار ٢٠٢٠ شبكت الانترنيت

الأوربي فقد كانت عقوباته أشد وطأة على ليبيا من غيرها لان أكثر تعاملات الجماهيرية الليبية خارجيا مع الاتحاد الأوربي وتركزت هذه العقوبات على الأرصدة الليبية وتقييد حركة المسئولين الليبيين ، لكن الأخطر من ذالك كله العقوبات الدولية التي تبناها مجلس الأمن لأنها ملزمة لدول العالم كافة ، بما في ذلك حلفاء ليبيا المقربون .

الخيارات العسكرية :ـ

اتخذت الخيارات العسكرية ضد ليبيا منحا تدريجيا كان على عدة خطوات ، فقد بدء الغرب بفرض منطقة حظر الطيران لمنع الحكومة الليبية من استخدام قوتها الجوية في معالجة القوى التي أخلّت بالأمن والنظام من قبل عملاء الغرب مثيري الفتنة الذين يطلقون على أنفسهم (الثوار) وقد قيّد ذلك تماما الطيران الليبي وحيّده في وأد الفتنة . فيما كانت القوة الصاروخية وطائرات التحالف الغربي وبعض دول الخليج (قطر والإمارات) وغيرهما تدمر المواقع الحيوية والبني التحتية سواء أكانت عسكرية أو مدنية ، وأعطت بذلك شرعية دولية للمتمردين ودافعا قويا معنويا ولوجستيا للاستمرار في عملياتهم العسكرية . مع مصاحبة هذه الأعمال بتصعيد لهجة الخطاب الإعلامي والنفسي ضد الحكومة الليبية من قبل الغرب ، واقترن ذلك عمليا بالقصف الجوي لكل مفاصل الحياة في ليبيا .

وقد قاد ذلك مستقبلا إلى إنزال الأسلحة من الجو إلى ما يسمى بالثوار في ليبيا ، بعد أن نفدت أسلحتهم التي تم شراؤها بالأموال الليبية التي تم تجميدها مما فسح المجال أمام الصراع الليبي إتباع سياسة الأرض المحروقة ليحتدم الصراع أكثر فأكثر ، وبالتالي يقود ذلك إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا الأبرياء الأمر الذي يعطى ذريعة للتدخل العسكري المباشر والقيام بتدمير ليبيا ليتبنى الغرب بعد ذلك إعادة الأعمار وتشكيل الحكومة العميلة وتسمى العملية برمتها تحرير ليبيا وستظهر لنا ليبيا الجديدة ؟؟.

الخاتمة :

إن ظهور مفهوم النظام الدولي الجديد الذي عززّ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، رسّخ دور العامل العسكري في تحديد معالم السياسة الدولية الذي تم تبنيه في العرق وأفغانستان وأحدث مفهوما جديدا لسيادة الدول غابت فيه السيادة الحقيقية . وتبلور العامل الاقتصادي والتكنولوجي كمحدد مهم ومتغير فاعل في العلاقات الدولية وفي مفهوم السيادة. وقد سعت فرنسا لتعزيز دورها كقوة عالمية فاعلة لها مصالح حيوية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري . لهذا فإنها تريد إسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية بالتركيز على فكرة القوة الناعمة (حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، القانون الدولي) مع عدم استبعاد القوة العسكرية في إطار جماعي إذا ما استدعت الضرورة لذلك ، وفي إطار الأمم المتحدة ، لشرعنة أهدافها الإستراتيجية وتجلى ذلك واضحا في أحداث ليبيا ، وان دعم المتمردين أو ما يطلق عليهم (الثوار) من قبل فرنسا جاء متسقا ومنسجما مع الإستراتيجية الشاملة التي ترى في شمال أفريقيا حديقة خلفية لها وعنصرا جوهريا في حفظ الأمن من جهة واستمرار ضخ كميات النفط اللازمة لإدامة عجلة الصناعة في أوربا بعامة وفرنسا بصورة بخاصة . لذا فأن تبني (ساركوزي) رئيس فرنسا السابق للمتمردين ضد الحكومة الليبية هو استثمار ناجح بعيد المدى فيما لو تمت السيطرة على مقاليد الحكم من قبل المتمردين .

من هنا يظهر إن مفاتيح حل الأزمة في ليبيا بات في أيدي القوى الخارجية إلى حد كبير أي أن قرار الحسم النهائي مرتبط حاليا بمصالح القوى الخارجية أكثر منه برغبة ما يسمى بالثوار أو الحكومة الليبية على حد سواء، ومتى ما تم التوافق بين أي طرف (سواء الحكومة أو المتمردين) مع القوى الخارجية سيتم إنهاء ألازمة ، مع العرض إن الغرب يرى في دعم ما يسمى بالثوار أصبح ضرورة حتمية تمت المراهنة عليها بعد التأكد أن مصالحهم مرتبطة إلى حد ما باستيلاء الثوار على السلطة في ليبيا وهنا سيدخل المتغير النفطي كعنصر فاعل وحاسم في عملية إنهاء الصراع مثلما كان سببا رئيسيا فيه . لذا فأننا نرى أن المتمردين ليس لديهم الخبرة السياسية أو

العسكرية وينعدم عندهم تماما الانضباط والهيكلية في عملهم ، وهناك فجوة كبيرة بينهم وبين القبائل الليبية أي الشعب الليبي ، ولم يستطيعوا لحد الآن تأليف قوة عسكرية أو سياسية منظمة ترسم أهدافهم وما هم ألا شتات هش ضعيف متناحر متفرق بين علمانيين ، وإسلاميين معتدلين ، وقاعدة متشددين ، وإخوان مسلمين لم تستطع أموال الإمارات العربية المتحدة وعمالة دولة قطر وبعض دول الخليج ولا مؤامرات الغرب من تقويم اعوجاجهم أو تقديمهم كنموذج قابل للاستمرار يصلح لقيادة حكومة أو بناء بلد.

إن ذلك يطرح عدة تساؤلات حول مستقبل ليبيا كدولة واحدة متماسكة مثلما كانت خلال المرحلة القادمة ، بعد أن اخذ الصراع الليبي – يتأجج ومظاهر العنف تتزايد وغياب سلطة القانون هي السائدة . ومصير هذه الدولة ومدى العلاقة بين الدولة الجديدة ودول حلف الناتو، بمعنى هل ستشهد ليبيا تحركا حقيقيا نحو الديمقراطية أم عودة جديدة لصورة جديدة من الاستعمار؟

أن الصراع الداخلي في ليبيا قد يتحول إلى صراع إقليمي، ويبدو أنه سيتحول لصراع دولي بعد التدخل الروسي والتركي في ليبيا. هذا يجعل إمكانية حل الصراع مركبة ومعقدة حيث تلعب الشركات المستفيدة من الطاقة في ليبيا دور اللوبي الضاغط على مجموع الدول للوصول لحل للأزمة الليبية.